قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة والرقابة القضائية عليها فى اليمن

دراسة مقارنة

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

الباحثة/ أبها عبد الله باحطاب

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار مشرفاً ورئيساً

رئيس جامعة القاهرة

الدكتور المستشار/ **عبد الفتاح صبرى أبو الليل** عضواً

نائب رئيس مجلس الدولة

الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين عضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَم يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾

صدق الله العظيم

الآية (١١١) سورة الإسراء.

الإهـــــداء

إلى كل من ساندني وشد على يدي
إلى من تحمل غيابي وانشغالي

أبي وأمي
حفظهم ربي

زوجي العزيز
بسمة حياتي ونسمة روحي

أهدي بحثي المتواضع هذا آملة من الله عز وجل أن يتقبلـــه مني ويجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم

الباحثة
أبها عبدالله باحطاب

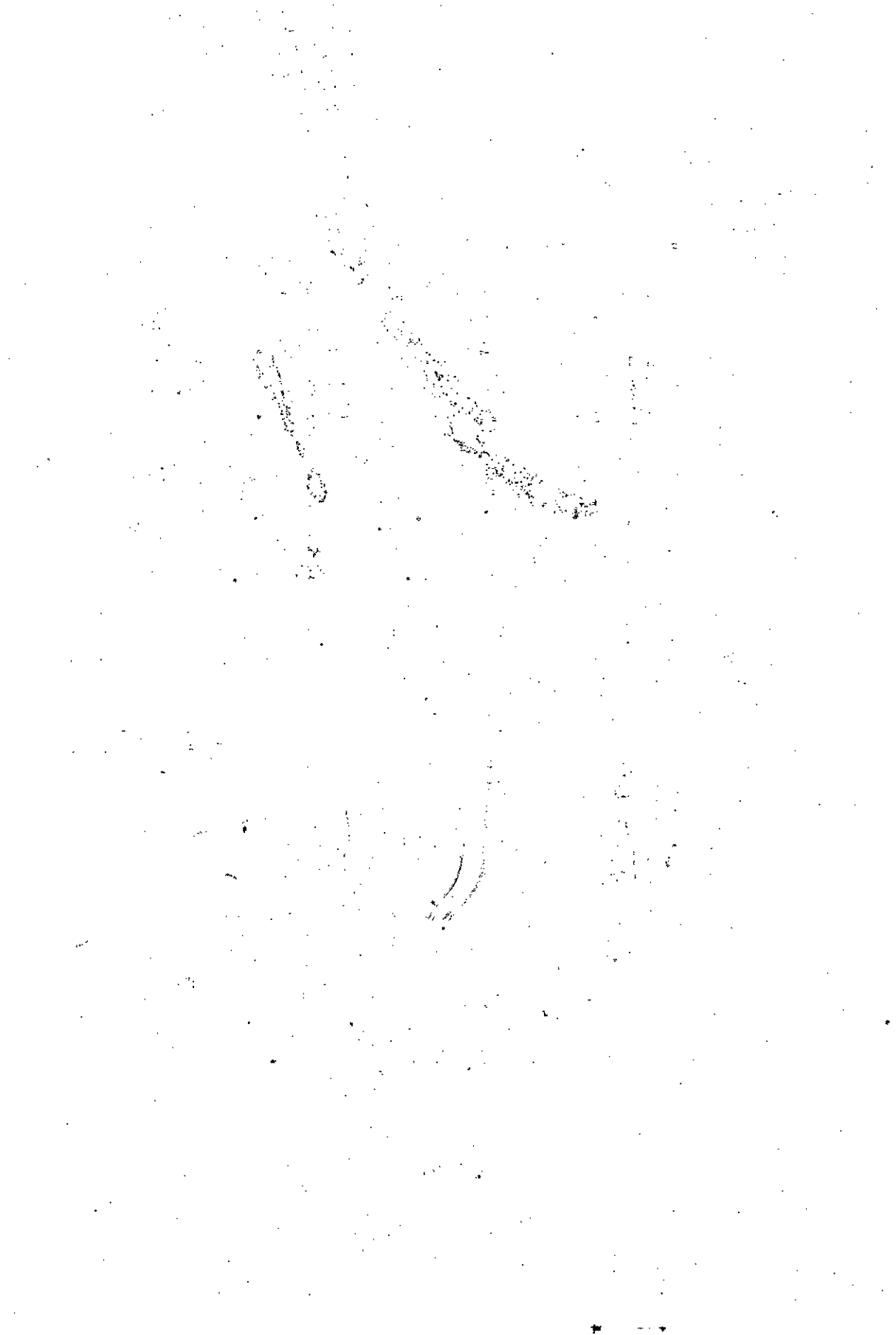

شكر و تقدير

أشكر الله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله لخالص وجه الكريم.

انطلاقا من قوله تعالى: "ومن شكر فإنما يشكر لنفسه"[1] وانطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"[2] و إيماناً بفضل الاعتراف بالجميل لتقديم الشكر والامتنان بأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذا البحث وأخص بالذكر: أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور **جابر جاد نصّار** – رئيس جامعة القاهرة حفظه الله ورعاه على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ خطواته الأولى وعلى ما منحني من الثقة ومن صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج العمل بهذه الصورة.

وخوفاً من نسيان أحدهم فإني لن أذكر أسماء، بل سأتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني سواء بتقديم المعلومة أو توفير المراجع والأحكام القضائية، وأتمنى أن يكون هذا البحث ذو فائدة على اليمن عند إنشاء قضاء إداري مستقل.

والله وليّ التوفيق

---

(١) سورة لقمان الآية ١٢

(٢) سنن الترمذي كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن اليك، ص ٤٤٥، وقال الترمذي هذا حديث صحيح، المسند للإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة، ح٧٩٤٤، ص١٥٢.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا المصطفى الأمين محمد ﷺ، وعلى آل البيت الطاهرين وأصحابه المكرمين، أما بعد:

يعتبر موضوع نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة من المواضيع الحيوية والهامة؛ فهو موضوع حيوي إذ يرتبط بأنشطة الإدارة اليومية المختلفة، وذلك من خلال الأعمال التي تقوم بها الإدارة بصورة مطردة تهدف من خلالها تسيير المرفق العام وتحقيق المصلحة العامة، الأمر الذي لن يتحقق لها إلا من خلال إنشاء الطرقات والجسور وبناء المرافق العامة الإدارية والتعليمية والصحية وكذا إقامة المعسكرات والمطارات وغيرها من المشاريع الهامة والحيوية التي تحتاجها أي إدارة من أجل نهضة وتطور البلاد.

كما أن موضوع نزع الملكية يعتبر موضوع هام،وذلك لأنه يقوم في الأساس على المساس بأهم الحقوق الأصيلة اللصيقة بالإنسان والتي كفلتها الشرائع السماوية قبل القوانين الوضعية؛ ألا وهو حق الملكية الخاصة.

فحق الملكية حق الملكية من الحقوق الأساسية للإنسان، تقتضيها الفطرة الإنسانية، وتدفع إليها غريزة حب البقاء وهو حق أصيل لا يجوز المساس به أو الانتقاص منه، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق أن هذا الحق حق مطلق، إذ أن هناك بعض القيود التي ترد عليه فتعمل على تقييده أو الانتقاص منه وذلك متى توافرت شروط معينة مجتمعة معاً وإلا اكتسب التصرف الذي انتقص من حق الملكية الخاصة صفة اللامشروعية ووصم بالعمل المعدوم قانوناً.

إضافة لما سبق، فإن موضوع نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة يقوم في الأساس على التنازع بين مصلحتين: المصلحة العامة والمصلحة الخاصة على حد سواء، فإذا كانت المصلحة العامة تعلو على غيرها من المصالح الفردية الأخرى، فإن المصلحة الفردية لا يجوز التضحية بها من أجل المصلحة العامة إلا في أضيق الظروف وبتوافر شروط معينة والتي من أهمها التعويض العادل.

اسباب اختيار الموضوع:

يعتبر نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة أحد الامتيازات السلطوية الممنوحة للإدارة وذلك بهدف التسهيل عليها أثناء قيامها بتسيير المرفق العام من أجل تحقيق الصالح العام، وعليه لا بد أن تلتزم الإدارة عند قيامها بمثل هذا الإجراء حدود المشروعية من خلال مراعاة شروط وقواعد معينة، وهذا ما دفعنا إلى دراسة موضوع نزع الملكية؛ معرفة مدى التزام الإدارة عند قيامها بنزع الملكية الخاصة بالشروط والقواعد المقررة، وهل هذه الشروط والقواعد كفيلة بتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة، وهل التعويض المادي هو الوسيلة الأنسب لجبر الضرر الناتج عن المساس بالملكية بصورة مخالفة للشروط الواجب توافرها في عملية نزع الملكية.

كما أن الموضوع ذاته لا زال مبعثراً ما بين نصوص القانون المدني والقانون الإداري، إضافة لوجود العديد من القواعد التنظيمية والإجرائية والتي تختلف باختلاف الأنظمة موضوع المقارنة، وعليه فقد ارتأى للباحثة ضرورة البحث في هذا الموضوع من خلال القيام بدراسة تحاول قدر المستطاع الخروج عما سبقتها، في محاولة لتطوير موضوع البحث والأخذ بأحدث الحلول التي توصلت اليها الأنظمة المقارنة محل الدراسة بهدف إثراء القانون والقضاء اليمني في مجال الاستملاك؛ خاصة أن اليمن وإن كان يمتلك تشريع قانوني يحمل في طياته حلول قانونية عادلة في كثير من الاحيان، إلا أنه يفتقر في الجانب التطبيقي والإداري لأبسط المقومات والتي تجعل من عملية الاستملاك عملية تختزل في التعويض عن استيلاء غير قانوني.

أهداف الموضوع:

أهم الأهداف المرجو تحقيقها من خلال هذا البحث:

١- تعريف نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، وبيان الشروط القانونية الواجب توافرها في هذه العملية وبيان خصائص نزع الملكية في الفكر القانوني المعاصر.

الفهرس

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة.....	١
الباب الأول	
تحديد مفهوم نزع الملكية للمنفعة العامة وتمييزه	
الفصل الأول: تعريف و مصادر نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة.....	١٤
المبحث الأول: تعريف نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة.....	١٤
المطلب الاول: تعريف نزع الملكية للمنفعة العامة.....	١٥
الفرع الاول: المعاني اللغوية لنزع الملكية الخاصة للمنفعة العام....	١٥
الفرع الثاني: المفهوم الشرعي والقانوني لنزع الملكية الخاصة للمنفعة العام.....	٢١
المطلب الثاني: تعريف وطبيعة نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة...	٣١
الفرع الاول: تعريف نزع الملكية الخاصة عند فقهاء القانون الوضعي.	٣٢
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعملية نزع الملكيـــة الخاصـــة للمنفعـــة العامة.....	٣٦
المبحـث الثـاني: المـصادر التـشريعية لنـزع الملكيـة الخاصـة للمنفعـة العامة.....	٣٨
المطلب الاول: المصادر الدستورية لنزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة	٣٨
الفرع الاول: المصادر الدستورية لنزع الملكية الخاصـــة فـــي الانظمـــة المقارنة.....	٣٩
الغصن الاول: المصادر الدستورية لنزع الملكية في فرنسا.....	٣٩
الغصن الثاني: المصادر الدستورية لنزع الملكية في مصر.....	٤٦
الفرع الثاني: المصادر الدستورية لنزع الملكية في اليمن.....	٤٩
الغصن الاول: المصادر الدستورية لنزع الملكية قبل الوحدة.....	٤٩
الغصن الثاني: المصادر الدستورية لنزع الملكية بعد الوحدة.....	٥٨
المطلب الثاني: المصادر القانونية لنزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة.	٥٩
الفرع الاول: المصادر القانونية لنزع الملكية في الانظمة المقارنة...	٦٠

الموضـــوع	الصفحة
الغصن الاول: المصادر القانونية لنزع الملكية في التشريع الفرنسي..	٦٠
الغصن الثاني: المصادر القانونية لنزع الملكية في التشريع المصري..	٦٦
الفرع الثاني: المصادر القانونية لنزع الملكية في اليمن.....	٧٢
الغصن الاول: المصادر القانونية لنزع الملكية قبل الوحدة.....	٧٣
الغصن الثاني: المصادر القانونية لنزع الملكية بعد الوحدة.....	٧٨
الفصل الثاني: شروط نزع الملكية للمنفعة العامة وتمييزها عن الأنظمة المشابهة.....	٨٣
المبحث الاول: شروط نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة.....	٨٣
المطلب الاول: نزع الملكية من حيث الهدف والسلطة المختصة....	٨٤
الفرع الأول :أن يكون هدف نزع الملكية تحقيق المنفعة العامة.....	٨٤
الغصن الثاني: مفهوم المنفعة العامة لدى التشريعات المقارنة.....	٨٩
الفرع الثاني: أن تكون السلطة المختصة بنزع الملكية سلطة عامة...	٩٤
الغصن الأول: السلطة المختصة بتقرير المنفعة العامة في التشريعات المقارنة.....	٩٧
الغصن الثاني: السلطة المختصة بنزع الملكية.....	١٠٢
المطلب الثاني: نزع الملكية من حيث الموضوع والمقابل.....	١٠٨
الفرع الأول :نزع الملكية لا يوجه إلا لعقار.....	١٠٨
الغصن الأول: مفهوم العقار.....	١٠٨
الغصن الثاني: الشروط الخاصة بنزع ملكية العقار في التشريعات المقارنة.....	١١٠
الغصن الثالث: نزع ملكية الاحياء.....	١١٩
الفرع الثاني : نزع الملكية يكون مقابل تعويض عادل.....	١٢١
الغصن الأول: مفهوم التعويض العادل.....	١٢٢
الغصن الثاني: معنى التعويض العادل لدى التشريعات المقارنة.....	١٢٨
المبحث الثاني: تمييز نزع الملكية عن التصرفات المشابهة لها.....	١٢٨
المطلب الاول: نزع الملكية والاستيلاء المؤقت.....	١٢٨

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الاول: مفهوم وتعريف الاستيلاء المؤقت	١٢٨
الغصن الاول: تعريف الاستيلاء المؤقت	١٢٨
الغصن الثاني: التمييز بين الاستيلاء المؤقت والاستيلاء التمهيدي	١٢٩
الغصن الثالث: حالات الاستيلاء المؤقت	١٣٦
الغصن الرابع: مدة الاستيلاء المؤقت	١٤٠
الفرع الثاني: التمييز بين الاستيلاء المؤقت و نزع الملكية	١٤١
الغصن الاول: اوجه الشبه بين قرار نزع الملكيةوقرار الاستيلاء المؤقت	١٤١
الغصن الثاني: اوجه الاختلاف بين قرار نزع الملكيـــةوقرار الاســـتيلاء المؤقت	١٤٣
المطلب الثاني: نزع الملكية والتأميم	١٤٨
الفرع الاول : مفهوم وتعريف التأميم	١٤٩
الغصن الاول: تعرف التأميم	١٤٩
الغصن الثاني: المفهوم التاريخي والقانوني للتأميم	١٥١
الفرع الثاني: تمييز التأميم عن نزع الملكية	١٥٤
الغصن الأول: أوجه الشبه بين نزع الملكية والتأميم	١٥٤
الغصن الثاني: أوجه الاختلاف بين نزع الملكية والتأميم	١٥٥

الباب الثاني

اجراءات نزع الملكية والتعويض عنها

الفصل الاول: الطرق والاجراءات القانونية لنزع الملكية	١٦١
المبحث الأول: تعريف اجراءات وطرق نزع الملكية	١٦١
المطلب الأول: تعريف اجراءات نزع الملكية وبيان خصائصها	١٦٢
الفرع الأول: تعريف اجراءات نزع الملكية	١٦٢
الفرع الثاني: خصائص اجراءات نزع الملكية	١٦٤
المطلب الثاني: طرق واجراءات نزع الملكية في القانون اليمني	١٦٦
الفرع الأول: طرق الاستملاك للمنفعة العامة	١٦٧
الغصن الأول: الاستملاك الإداري	١٦٧

الموضـــوع	الصفحة
الغصن الثاني: الاستملاك الرضائي	١٦٩
الغصن الثالث: الاستملاك القضائي	١٧٢
الفرع الثاني: اجراءات الاستملاك للمنفعة العامة	١٧٥
الغصن الأول: اجراءات الاستملاك الإداري	١٧٦
الغصن الثاني: اجراءات الاستملاك الرضائي	١٧٨
الغصن الثالث: اجراءات الاستملاك القضائي	١٨٩
المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لنزع الملكية في التشريع المقارن	٢٠١
المطلب الاول: الاجراءات القانونية لنزع الملكية في فرنسا	٢٠١
الفرع الاول: المرحلة الإدارية	٢٠٢
الغصن الأول: التحقيق المسبق	٢٠٣
الغصن الثاني: قرار الاعلان عن المنفعة العامة	٢١٠
الغصن الثالث: حصر الممتلكات	٢٢١
الفرع الثاني: المرحلة القضائية	٢٢٤
الغصن الأول: قضاء نزع الملكية	٢٢٤
الغصن الثاني: أمر نزع الملكية	٢٢٦
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لنزع الملكية في مصر	٢٢٩
الفرع الأول: تقرير المنفعة العامة	٢٣٠
الغصن الأول: سلطة الإدارة في اختيار مكان المشروع	٢٣٠
الغصن الثاني: التحقيق السابق على تقرير المنفعة العامة	١٣٣
الغصن الثالث: تقرير المنفعة العامة	٢٣٤
الفرع الثاني: حصر الممتلكات	٢٤٦
الغصن الأول: عملية الحصر	٢٤٦
الغصن الثاني: الاعتراض على كشوف الحصر	٢٥١
الفرع الثالث: نقل الملكية	٢٥٣
الغصن الأول: الإجراء الناقل للملكية	٢٥٤
الغصن الثاني: الآثار المترتبة على نقل الملكية	٢٥٧

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثاني: التعويض	٢٥٩
المبحث الاول: مفهوم واساس التعويض	٢٦٠
المطلب الأول: تعريف التعويض وشروطه	٢٦٠
الفرع الأول: تعريف التعويض	٢٦١
الفرع الثاني: شروط الضرر الموجب للتعويض	٢٦٢
المطلب الثاني: الاساس القانوني للتعويض	٢٦٦
المبحث الثاني: إجراءات التعويض	٢٧٢
المطلب الأول: إجراءات التعويض في الأنظمة المقارنة	٢٧٣
الفرع الأول: إجراءات التعويض في التشريع الفرنسي	٢٧٣
الغصن الأول: إجراءات التعويض	٢٧٤
الغصن الثاني: قواعد التقويم	٢٧٩
الغصن الثالث: الوفاء بالتعويض	٢٨٩
الفرع الثاني: إجراءات التعويض في التشريع المصري	٢٩٣
الغصن الأول: إجراءات تقدير التعويض	٢٩٣
الغصن الثاني: أساس تقدير التعويض	٣٠١
الغصن الثالث: إجراءات صرف التعويض	٣٠٥
المطلب الثاني: إجراءات التعويض في القانون اليمني وتطبيقاتها	٣٠٨
الفرع الأول: إجراءات التعويض في اليمن	٣٠٩
الغصن الأول: المرحلة الإدارية	٣٠٩
الغصن الثاني: المرحلة القضائية	٣١٢
الغصن الثالث: طرق دفع التعويض	٣١٨
الفرع الثاني: تطبيقات عامة بخصوص التعويض	٣٢٠

الباب الثالث

اختصاص القضاء بعمليةنزع الملكية ورقابته عليها

الفصل الاول: اختصاص القضاء في عملية نزع الملكية	٣٢٧
المبحث الاول: اختصاص القضاء العادي في عملية نزع الملكية	٣٢٧
المطلب الاول: اختصاص القضاء العادي في إجراءات النزع والتعويض	٣٢٨

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الأول: اختصاص القضاء العادي الفرنسي فـــي إجـــراءات نـــزع الملكية والتعويض عنها.....	٣٢٨
الغصن الأول: اختصاص القضاء العادي في إجراءات نزع الملكية...	٣٢٨
الغصن الثاني: اختصاص القضاء العادي بتقدير التعويض.....	٣٣١
الفرع الثاني: اختصاص القضاء العادي المصري فـــي إجـــراءات نـــزع الملكية.....	٣٣٤
الغصن الأول: الاختصاص وفقاً للقانون رقم (٥) لسنة ١٩٠٧م الخاص بنزع الملكية.....	٣٣٥
الغصن الثاني: الاختصاص وفقا للقانون رقـــم (٥٧٧) لـــسنة ١٩٥٤م بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة.....	٣٣٦
الغصن الثالث: الاختصاص وفقاً للقـــانون الحـــالي رقـــم (١٠) لـــسنة ١٩٩٠م بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة.....	٣٣٧
الفرع الثالث: اختصاص القضاء اليمني فـــي إجـــراءات نـــزع الملكيـــة والتعويض عنها.....	٣٣٨
الغصن الأول: سلطة القضاء في تقرير المنفعة العامة.....	٣٣٨
الغصن الثاني: سلطة القضاء في تقدير التعويض.....	٣٤٠
المطلب الثاني: اختصاص القضاء العادي منازعات نزع الملكية.....	٣٤٢
الفرع الأول: تعريف العمليات المركبة والقرارات القابلة للانفصال....	٣٤٢
الغصن الأول: تعريف العملية المركبة وشروطها.....	٣٤٣
الغصن الثاني: القرارات الإدارية القابلة للانفصال واركانها.....	٣٤٥
الفرع الثاني: اختصاص القضاء العادي فـــي منازعـــات نـــزع الملكيـــة والتعويض عنها.....	٣٥٢
الغصن الأول: اختصاص القضاء العادي الفرنسي في منازعـــات نـــزع الملكية.....	٣٥٢
الغصن الثاني: اختصاص القضاء المصـــــري فـــي منازعـــات نـــزع الملكية.....	٣٥٤
الفرع الثالث: اختصاص القضاء اليمني في منازعات نزع الملكية....	٣٥٧
المبحث الثاني : اختصاص القضاء الاداري في عملية نزع الملكية.....	٣٦١
المطلب الاول: نشأة واختصاص القضاء الإداري الفرنسي.....	٣٦٢

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الأول: نشأة القضاء الإداري في فرنسا	٣٦٣
الغصن الأول: نشأة القضاء لإداري وتطوره	٣٦٣
الغصن الثاني: تنظيم القضاء الإداري	٣٦٥
الفرع الثاني: اختصاص القضاء الإداري في مجال نزع الملكية	٣٦٧
الغصن الأول: بالنسبة لتقرير المنفعة العامة	٣٦٨
الغصن الثاني: بالنسبة لقرار الحصر	٣٧٠
المطلب الثاني: القضاء الإداري المصري واختصاصه في مجال نزع الملكية	٣٧١
الفرع الأول: نشأة القضاء الإداري في مصر ونظامه	٣٧١
الغصن الأول: نشأة وتطور مجلس الدولة المصري	٣٧١
الغصن الثاني: تنظيم مجلس الدولة المصري	٣٧٤
الفرع الثاني: اختصاص القضاء الإداري المصري في مجال نزع الملكية	٣٧٦
المطلب الثالث: اختصاص الدائرة الإدارية في المحكمة العليا في التشريع اليمني	٣٨١
الفصل الثاني: الرقابة القضائية على عملية نزع الملكية	٣٨٥
المبحث الاول: الرقابة التقليدية على عملية نزع الملكية	٣٨٥
المطلب الاول: الرقابة القضائية على قرار المنفعة العامة	٣٨٦
الفرع الأول:الرقابة القضائية على الإدارة بالنسبة لقرار المنفعة العامة	٣٨٨
الفرع الثاني: حدود الرقابة القضائية على الإدارة في تقديرها للمنفعة العامة	٤٠٠
المطلب الثاني : الرقابة القضائية على اجراءات نزع الملكية	٤٠٧
الفرع الأول: موضوع الرقابة القضائية على اجراءات نزع الملكية	٤٠٧
الغصن الأول: رقابة القضاء على إجراءات نزع الملكية في التشريع المصري	٤٠٨
الغصن الثاني: رقابة القضاء على إجراءات نزع الملكية في التشريع الفرنسي	٤١١
الفرع الثاني: تطبيقات خاصة برقابة القضاء على قرارات لنزع الملكية	٤١٥

الموضـــوع	الصفحة
الغصن الأول: بعض الأحكام التي قضت بإلغاء قـرارات نـزع الملكيـة للمنفعة العامة.....	٤١٦
الغصن الثاني: بعض الأحكام التي أكدت صحة قرار نزع الملكية.....	٤١٧
المطلب الثالث: الرقابة القضائية على إجراءات التعويض.....	٤١٨
الفرع الأول: حدود رقابة القضاء على إجراءات التعويض.....	٤١٨
الغصن الأول:الرقابة القضائية على القرار القضائي بالتعويض.....	٤١٩
الغصن الثاني: الرقابة القضائية على القرار الإداري بالتعويض.....	٤٢١
الفرع الثاني: القواعد المعتمدة لدى القضاء في الرقابـة علـى تقـدير التعويض.....	٤٢٣
المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة لرقابة القضاء على إجراءات نزع الملكية..	٤٢٨
المطلب الاول: رقابة الملاءمة.....	٤٢٩
الفرع الأول: مفهوم رقابة الملاءمة واساليبها.....	٤٣٠
الفرع الثاني: ماهية نظرية الموازنة.....	٤٣٤
المطلب الثاني: نظرية الموازنة ونقدها.....	٤٤٠
الفرع الأول: أول تطبيقات نظرية الموازنة.....	٤٤٠
الفرع الثاني: تقدير نظرية الموازنة.....	٤٤٥
الغصن الأول: أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الموازنة.....	٤٤٥
الغصن الثاني: الرد على الانتقادات التي وجهت لنظرية الموازنة.....	٤٤٧
المطلب الثالث: تطبيقات نظرية الموازنة.....	٤٤٨
الفرع الأول: تطبيقات نظرية الموازنة في فرنسا.....	٤٤٩
الفرع الثاني: تطبيقات نظرية الموازنة في مصر.....	٤٥٦
الفرع الثالث: تطبيقات نظرية الموازنة في اليمن.....	٤٦٢
الخاتمة.....	٤٦٥
النتائج والتوصيات.....	٤٦٦
المراجع.....	٤٧٣
الفهرس.....	٤٩٩

مستخلص الرسالة

يعتبر موضوع نزع الملكية من الموضوعات المترابطة والمتشعبة والتي تدخل في اختصاص أكثر من قانون وفي نفس الوقت تستقل بذاتها، فنجدها في القانون المدني والإداري، كما أنها ترتبط بموضوع الأموال العامة، تحتاج أحياناً لقانون المرافعات، ونجدها في قوانين مختلفة والاهم من كل ذلك لها تنظيم قانوني خاص بها - قانون الاستملاك أو نزع الملكية للمنفعة العامة - ينظم أمورها الفنية والإجرائية كما يبين كيفية التعويض وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع باعتباره يمس بحق الملكية الخاصة التي تكفلها التشريعات السماوية قبل القوانين الوضعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعلق هذا الموضوع بتحقيق منفعة هامة، وكما هو معلوم فإن المنافع العامة تقدم على المصالح الخاصة، أي أننا لابد من أن نحقق التوازن ما بين تنفيذ مشاريع ذات نفع عام وحماية حقوق الملكية الخاصة بالأفراد.

وحتى يتحقق هذا التوازن لابد من أن نقوم بدراسة موضوع نزع الملكية من كافة جوانبه، وعليه قمنا بدراسة الشروط الواجب توافرها في عملية نزع الملكية، وعملنا على التمييز ما بين عملية نزع الملكية وغيرها من التصرفات الإدارية المشابهة لها، والتي قد يلتبس على البعض التفريق بينها.

الكلمات الدالة:

- نزع الملكية
- قانون الاستملاك
- التصرفات الإدارية
- القانون الإدارى

مطبعة كلية الحقوق
جامعة القاهرة